الفصل السابع
الاستنتاجات والاحتمالات

استنادًا إلى المعايير المنهجية لعملية التحول المؤسساتي، أكمل الحرس الثوري –بنجاح– انتقاله من مزيج اعتباطي غير منظم من الميليشيات الثورية، ليصبح أحد أقوى المؤسسات الثورية وأكثرها استمرارية في إيران. غير أن تحول الحرس إلى مؤسسة لم يقض على حماسه الأيديولوجي، بعكس ما حدث مع القوات المسلحة الثورية، التي انبثقت خلال الثورات الاجتماعية الكبرى الأخرى. واضطلع الحرس بدور حامي النقاء الثوري بدرجة أكبر مما فعله العديد من نظرائه التاريخيين. وهذا التشبث بالمبادىء الأيديولوجية، وما يستلزمه من مقاومة الروح الاحترافية، يتناقض مع أطروحات تشورلي[(1)] وأدلمان[(2)] التي تقول: إن تحول القوات المسلحة الثورية إلى مؤسسات محترفة أمر حتمي، كمرحلة نهائية لتطورها المؤسساتي. وفكرة "التحول المحتوم إلى مؤسسة محترفة" تندرج –كفكرة ثانوية– في إطار نظرية ويبر حول "تحول الكاريزما إلى روتين"[(3)] والتي تقول: إن الحماس الأيديولوجي يصاب بالوهن دائمًا نتيجة للتحول المؤسساتي المطرد.

لقد تحول الحرس –بلا شك– إلى مؤسسة، وإن احتفظ بحماسه الثوري. وأثبت أن تنظيمه يتسم بدرجة عالية من المرونة وقابلية التكيف. وهذه من المعايير الرئيسية للتحول المؤسساتي، حسب رأي هنتنجتون[(4)]. وخلال العقد الأول من عمر الحرس تمكن من التغلب على التحديات السياسية التي فرضت عليه، ليس فقط من جانب السياسيين الليبراليين، القوميين منهم والمعتدلين (الأقل مرتبة من الخميني)، الذين حكموا إيران بين الأعوام 1979-1981، ولكن أيضًا من جانب حلفاء الحرس السياسيين السابقين مثل رفسنجاني، الذي تعاون مع الحرس وقدم له التأييد طوال معظم فترات الحرب ضد العراق. وداخليًا، حافظ الحرس على شخصيته الأيديولوجية بالرغم من استقطابه لفئات اجتماعية جديدة، لا تنتمي إلى نواة المتشددين –المنتسبين إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى– التي يتألف منها هذا التنظيم. وتضم هذه الفئات مجندين احتاج إليهم الحرس أثناء الحرب، و"انتهازيين" جذبتهم مكانة الحرس المرموقة والمكاسب المادية المتوافرة فيه، والعديد من الخبراء الفنيين والبيروقراطيين[(5)]. واستطاع الحرس أيضًا العمل مع الجيش النظامي، دون أن يتبنى التقاليد

المهنية المعمول بها في الجيش، أو العقيدة العسكرية المتعلقة بالتكتيك والاستراتيجية. كما أثبت الحرس قدرته على التأقلم مع المهام الجديدة، فقد كان في البداية جهازًا للأمن الداخلي، ثم قام بتطوير قدراته العسكرية عندما اندلعت الحرب. وعندما انتهت الحرب –التي كانت السبب الأول لنفوذ الحرس ومكانته– قبل الحرس مهمة الردع التي أوكلت إليه، ولعب دورًا رئيسيًا في إعادة البناء المدني.

وبالمثل، يتبين أن المعيار الثاني لنظرية التحول المؤسساتي عند هنتنجتون ينطبق أيضًا على الحرس، أي التركيب المعقد(6). فقد تحول الحرس من ميليشيا سياسية فوضوية تفتقر إلى التنظيم، إلى مؤسسة لها بنية واضحة المعالم، وترافق ذلك مع اتساع وظائفه. فجهازه العسكري يشبه –من حيث الشكل على الأقل– أجهزة الجيوش التقليدية. إذ أنشأ الحرس وزارة لإدارة شئونه في زمن الحرب (أدمجت هذه الوزارة الآن بوزارة الجيش النظامي)، وأسس جهازًا منفصلاً –أكثر سرية وغير محدد المعالم– لتولي أنشطة تصدير الثورة.

غير أن تزايد تعقيد البنى التنظيمية للحرس لم يترجم إلى طابع مؤسساتي تقليدي أو محترف. ولم تتخل قوات الحرس العسكرية قط عن تكتيكاتها غير التقليدية ذات المنطلق الأيديولوجي، أو تخفف من أهدافها المتطرفة في الحرب، حتى عندما فرض السياسيون وقفًا للأعمال الحربية. وبرغم أن جهاز تصدير الثورة لدى الحرس أصبح أكثر تنظيمًا الآن مما كان عليه عندما بدأ عمله عام 1982، إلا أنه ما زال يعبر عن أكثر مبادىء الحرس الأيديولوجي تشددًا.

أثبت الحرس أيضًا أنه يتمتع بالاستقلالية –وهي السمة المميزة الثالثة للتحول المؤسساتي– حيث قاوم بشدة محاولات فئات ومجموعات اجتماعية وسياسية خارجية لاختراقه أو السيطرة عليه. وبعكس العديد من المؤسسات العسكرية في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا والعراق، وفي الأنظمة الملكية في الخليج العربي، لا يخضع الحرس لهيمنة أي قبيلة أو عائلة أو فئة سياسية مدنية. وقد قاوم الحرس اختراق المدنيين له وسيطرتهم على شئونه الداخلية، وذلك بالعمل أساسًا على إضعاف جهاز الإشراف الديني عليه، أو جعله في أيدي حلفاء الحرس. فعلى سبيل المثال، أقصي المتطرف القوي

الكفء عبد الله نوري –كممثل للإمام لدى الحرس الثوري الإيراني– وحل محله رجل أكثر براجماتية ولكنه أقل تأثيرًا، هو حجة الإسلام أراكي، الذي كان ضعيفًا سياسيًا بحيث لا يستطيع السيطرة الفعالة على قادة الحرس(7). وقام الحرس واللجان الثورية –من حين لآخر– بقمع كل من يخالف قواعد السلوك الإسلامي، برغم محاولات البراجماتيين مثل رفسنجاني تخفيف هذه القيود، كوسيلة لتشجيع الجماهير على التعاون من أجل إعادة بناء الاقتصاد(8). وتمكن الحرس بفضل استقلاليته من القيام بعمليات هامة في المجال العسكري ومجال تصدير الثورة. وبرغم أن هذه الأعمال لم تنتهك دائمًا أوامر محددة، فقد بدأ أنها تقوض التوجهات السياسية والأهداف التي وضعتها القيادة الدينية الأدنى من الخميني.

بالنسبة للمعيار الرابع الأخير للتحول المؤسساتي وهو التماسك، فقد خطا الحرس خطوات واسعة في هذا الاتجاه، على الرغم من وجود بعض آثار التحزب. ولم يعد هناك أي وجود للفئات المنضوية تحت لواء الحرس، التي كانت تتنافس مع منظمة "مجاهدي الثورة الإسلامية" للسيطرة على قيادة الحرس في بداياته. أما التحزب الطفيف الذي بقي في صفوف الحرس، فلا يدل على وجود جماعات محدودة تلتف حول أشخاص معنيين داخل الحرس، وإنما هو مجرد انعكاس لازدياد التنوع الاجتماعي في بنيته، بسبب توسعه أثناء الحرب. ومثال ذلك أن المجوعة الأكثر اعتدالاً من رجال الحرس –التي تمكن رفسنجاني من إرسالها إلى لبنان أوائل عام 1990(9)– تم انتقاؤها دون شك من شريحة الانتهازيين والمجندين، الذين احتاج إليهم الحرس لتعويض خسائره البشرية في الحرب. ومع أن الأمثلة الكثيرة على تدخل الحرس في العملية السياسية قد تبدو أنها من صنع الفئات المتشددة داخل الحرس، إلا أن هذه الأفعال تحظى بالتأييد على أعلى المستويات في التنظيم، وهي تعبير عن العاطفة الأيديولوجية المتقدة للحرس بشكل عام. لقد قاوم التنظيم بكامله، وليس فقط بعض المجموعات الفرعية فيه، تحويله إلى مؤسسة محترفة.

استنادًا إلى المعايير المذكورة، فقد أثبت الحرس أنه أقوى من المؤسسات الثورية الأخرى في إيران. فعلى سبيل المثال، بعدما أنجز الحزب الجمهوري الإسلامي دوره الأساسي، كقناة احتلت من خلالها النخب السياسية الثورية مواقعها في الحكم، فشل في أداء مهام جديدة، كتعبئة الجماهير وتوحيدها

والتعبير عن مصالحها، لافتقاره إلى المرونة والتماسك، ولذلك تم حله عام 1987. بل إن مؤسسة "ولاية الفقيه" التي أنشئت من أجل القائد الكاريز من آية الله الخميني، وارتبطت باسمه، أصابها الوهن بعد وفاة الخميني. وكان على خليفة الخميني في منصب ولاية الفقيه، آية الله علي خامنئي، أن يتقاسم السلطة مع الرئيسي رفسنجاني السياسي البارع. وذكرت بعض التقارير أن حلفاء رفسنجاني السياسيين يحاولون تقويض مكانة خامنئي، بالتلميح بأن منصب المرشد الديني الأعلى ربما يُلغى في آخر الأمر[10].

أما اللجان الثورية التي تُعد كالحرس قوات أمن ثورية، لتوطيد سيطرة رجال الدين، فلم تُظهر القدر ذاته من القوة التي أظهرها الحرس كمؤسسة، رغم احتفاظها أيضًا بمشاعرها الأيديولوجية المتطرفة. وكان قرار النظام بدمج اللجان الثورية بقوى الأمن التقليدية (الشرطة والدرك) ونجاحه في ذلك، دليلاً على الضعف النسبي لهذه اللجان كمؤسسة[11]. وقد حرمها عدم اشتراكها بصورة أساسية في المجهود الحربي من التأثير التوحدي، والمكانة التي نالها الحرس بسبب مشاركته في الحرب، ويعمل الآن في اللجان 16.000 شخص فقط على مستوى البلاد بكاملها[12] (وهذا أقل بكثير من عدد رجال الشرطة والدرك، وكذلك من عدد رجال الحرس البالغ عددهم 300.000 رجل). بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة قيادة اللجان الثورية –تجاه القادة السياسيين المدنيين– تقل كثيرًا عن قوة الحرس. وعندما أدرك القائد العام للجان الثورية، سراج الدين موسوي، أنه لن يستطيع أن يوقف تنفيذ قرار دمج اللجان بالشرطة، استقال من منصبه أثناء مناقشة موضوع الدمج[13]. والمهم في هذا الموضوع هو أن الحرس استطاع أن يهزم محاولة مشابهة من قبل القيادة المدنية لدمج الحرس بالجيش النظامي بين عامي 1988 و 1989.

النظراء التاريخيون / مقارنات تاريخية

إذا كان اللجان الثورية في إيران قد حافظت على طابعها الأيديولوجي دون أن تحتفظ بقوتها كمؤسسة، فإن القوات المسلحة الثورية –التي انبثقت عن ثورات اجتماعية كبرى– أصبحت مؤسسات قوية، ولكن على حساب الحماس الأيديولوجي. وبعكس الحرس، فقد تحول الجيش الثوري الفرنسي، والجيش الأحمر السوفيتي، وجيش التحرير الشعبي الصيني، إلى مؤسسات محترفة بعد وقوع الثورات التي أنجبتها بفترة قصيرة. وبنت هذه القوات تنظيمها وعملية

صنع القرار فيها على معايير عقلانية وعلمية وليست عاطفية، وأدت قَسَم الولاء للقيادة المدنية بغض النظر عن سياساتها، وتخلت عن دور الحارس الأيديولوجي للجماعات أو المؤسسات الأخرى.

إن قصر المدة التي تحولت فيها تلك القوات الثورية الأخرى إلى مؤسسات محترفة تدحض -إلى حد كبير- الرأي المضاد الذي يقول: إن عمر الحرس القصير (12 سنة عند تأليف الكتاب) هو فقط سبب عدم تحوله إلى مؤسسة محترفة، وأنه مع مرور الزمن سوف يتحول أيضًا إلى مؤسسة محترفة. غير أنه يمكن إثبات أن عامل الوقت –بالنسبة للاحتراف– أقل أهمية من الديناميكية السياسية لمرحلة التشكيل الأولى للقوة الثورية، ومقتضيات خوض الحرب الثورية. لقد تحول نظراء الحرس إلى مؤسسات شديدة الاحتراف، خلال العمر الزمني ذاته الذي مر به الحرس حتى الآن. أما الحرس فقد قاوم المؤثرات الاحترافية المترتبة على حربه الثورية (ضد العراق) أكثر بكثير من مقاومة نظرائه لتلك المؤثرات الناتجة عن الحروب الثورية.

في زمن استعادة الملكية في فرنسا، كان الجيش الثوري الفرنسي –بالكاد– أقدم عهدًا مما هو عليه الحرس الآن، ومع ذلك فقد تحول إلى مؤسسة محترفة بالكامل أثناء الحروب التي خاضتها الثورة. بل إن "التعبئة العامة" التي استُخدمت لتعزيز الطاقة البشرية للجيش –ويمكن مقارنتها باستخدام الحرس لمتطوعي الباسيج– لا تناقض بالضرورة مقولة: إن الجيش الثوري الفرنسي كان جيشًا محترفًا. ويعتقد إليس أن التعبئة العامة لم تحول فرنسا إلى "أمة مسلحة"، بل استُخدمت لتعزيز طاقة الجيش البشرية، وكانت تعتمد بشكل كبير على التجنيد الإلزامي، ولم تكن تمثل تدفق الحماس الثوري الشعبي على نطاق واسع، بالرغم من التأييد الشعبي الكبير للتعبئة العامة[14]. ولم تُلغَ بينة الجيش التي كانت قائمة قبل الثورة، ولم تلحق بجيش ثوري جديد، بل تمت المحافظة على بنية الجيش القديمة إلى أبعد حد ممكن، من أجل الحفاظ على الانضباط والسيطرة على المجندين المسلحين[15]. لذلك كان الجيش الثوري الفرنسي مجرد نسخة أكبر حجمًا أكثر حماسًا وكفاءة عسكرية من الجيش القديم.

ومن المفارقات أن الثورة الفرنسية وحروبها اللاحقة سهلت في الواقع –بدلاً من أن تعيق– تحول الجيش إلى مؤسسة محترفة. وقد تم عام 1790 وضع حد لمبدأ حصر سلك الضباط بأبناء الطبقة الأرستقراطية، وهو ما فتح المجال

أمام الجنود الموهوبين والمحترفين لدخول هذا السلك، بعد أن كان حكرًا على نخبة تتمتع بالامتيازات، لكنها أقل كفاءة. ولقد وقف الضباط الموالون لنابليون بحزم وراء الثورة، ولكن هذا التأييد كان مبنيًا على المصالح الخاصة وفرض التقدم المهني المحتملة، بقدر ما كان مبنيًا على التزام أيديولوجي حقيقي. وبعد تولي نابليون للسلطة –وهو ما يمثل أقصى درجة من التدخل العسكري في السياسة– أصبح يُنظر إلى مفهوم الاحتراف بقدر أكبر من التقدير؛ لأن نابليون ذاته كان مثالاً ساطعًا على الجندي المحترف. ثم إن الثورة الفرنسية كانت وليدة فكر عقلاني مستنير، يؤمن بالعوامل العلمية والموضوعية وليس بالمعرفة العيبية، مما عجل بتوجه الجيش نحو الاحتراف. أما الحرس الثوري الإيراني فكان وليد عملية معاكسة تمامًا، ثورة ضد الموضوعية البراجماتية، وتغليب للحماس الديني العاطفي الذي بثته في الجماهير قيادة كاريزمية.

وبالمثل –خلال العمر الزمني ذاته، الذي مضى على الحرس حتى الآن– تحول الجيش الأحمر السوفيتي إلى مؤسسة محترفة. وأدت ظروف الحرب الأهلية التي نشبت ضد بقايا الجيش القيصري خلال أعوام 1917-1920 إلى هذا التحول السريع. فالجيش الأحمر، كالجيش الثوري الفرنسي، نشأ في رحم الجيش القديم، والتحق عدد كبير من ضباط الجيش القيصري وضباط صفه وأفراده بالجيش الأحمر الجديد. وانضم إليه أيضًا الحرس الأحمر (وهو الميليشيا البلشفية التي ساعدت الحزب في الاستيلاء على السلطة عام 1917)، وكذلك المتطوعون من الفلاحين، وهو ما أدى إلى تقوية الولاء والالتزام الأيديولوجي لدى من احتفظوا بمناصبهم من أفراد الجيش القديم. وبعد الثورة بوقت قصير، بدأت مفوضية الحزب وخلاياه بالتغلغل في الجيش الجديد والسيطرة عليه.

كما ساهمت قرارات معينة اتخذتها القيادة السياسية في التحول السريع للجيش الأحمر إلى مؤسسة محترفة. فبتأييد من لينين، دعا ليون تروتسكي –بصفته مفوض الشعب للشئون العسكرية، وهو عمليًا رئيس الجيش الأحمر– إلى خلق الروح الاحترافية في الجيش على حساب النقاء الثوري، لكونها الوسيلة المثلى للحفاظ على أمن الثورة في مواجهة أعدائها في الداخل والخارج. وأثناء تشكيل الجيش الأحمر ومعارك الحرب الأهلية، تغلب رأي تروتسكي على أراء الآخرين، بمن فيهم ستالين، الذين دعوا إلى تكتيك حرب

العصابات، وإجراء تطهير كامل لضباط العهد القيصري السابقين، ونادوا بسيادة مفوضي الوحدات على الضباط[16]. وقد التزمت قيادة الحزب بهذه التوصيات، التي تدعو إلى التنظيم القائم على أسس تقليدية احترافية، في أمور التكتيك والعقيدة العسكرية والتجنيد والترقيات والتسلسل الهرمي[17]. وعلى سبيل المثال، ألغي مبدأ انتخاب الضباط من قبل الجنود العاديين عام 1918[18]، وهو مبدأ كان يتسم بالتطرف ويناقض مفهوم الاحتراف، حتى أن ستالين عند وصوله للسلطة ومواجهة آلة هتلر الحربية، أدرك أهمية مفهوم الاحتراف في الجيش الأحمر، فأزاح العديد من مناضلي الحزب القدماء، وعيّن مكانهم قيادات أكثر كفاءة وخبرة من أجل هزيمة الجيش الألماني.

لذا، فإنه فيما يتعلق بالجيش الأحمر، تحقق الاحتراف بعد الثورة بفترة قصيرة، تمامًا كما حصل في الجيش الثوري الفرنسي. ونتيجة الحفاظ على هياكل الجيش القديم وعناصره القيادية ضعفت الأيديولوجيا، وضحى بها قادة الأمة، تحقيقًا للكفاءة والفعالية الحقيقيتين الضروريتين للدفاع عن الثورة والأمة. وهما عاملان ينبغي وجودهما –ظاهريًا وجوهريًا– في أي تنظيم، ولكنهما كان غائبين أو ضعيفين في حالة الحرس.

أما جيش التحرير الشعبي الصيني فقد تطور بطريقة مختلفة عن الجيش الثوري الفرنسي والجيش الأحمر السوفيتي. فقد تشكل جيش التحرير الشعبي بهدف مساعدة الحزب الشيوعي الصيني في الوصول إلى السلطة، وليس لمجرد تأمين النصر الثوري. وحالما حقق الحزب الشيوعي النصر النهائي عام 1949، كان جيش التحرير الشعبي قد ثبت أقدامه واتسم بحسن التنظيم. وأدت الحرب الكورية –التي بدأت بعد تولي الشيوعيين السلطة في الصين بوقت قصير– إلى تعزيز عملية تحويل جيش التحرير الشعبي إلى مؤسسة محترفة. ولأن جيش التحرير الشعبي هزم الجيش الذي كان موجودًا قبله، وأزاله ولم يندمج به، فقد كان يتألف بأكمله تقريبًا من المقاتلين الثوريين، وهذا ما حدث مع الحرس.

أثناء النضال الذي قاده ماوتسي تونج ضد جيوش تشيانج كاي شيك، فوّض قادته –على ما يبدو– بسلطات عملياتية كثيرة، وكان يؤكد على أهمية الكفاءة العسكرية[19]. وفي الحرب الكورية، تخلى قائد جيش التحرير الشعبي الصيني في كوريا، بينج تيهواي، عن تكتيك حرب العصابات التقليدي، وقام بتحديث

النظام اللوجستي لجيش التحرير الشعبي، وزاد التأكيد على أهمية قوة النيران، وهذه كلها من سمات التحول المتزايد إلى مفهوم الاحتراف[20]. واستنادًا إلى أدلمان، فقد "انبثق عن الحرب الكورية عام 1953 جيش صيني محترف، حديث وقوي، ليحل محل القوة البدائية من رجال العصابات التي دخلت هذه الحرب عام 1950"[21].

إن الدليل على تحول جيش التحرير الشعبي الصيني، من قوة ذات توجهات أيديولوجية وسياسية قوية إلى قوة أكثر احترافًا، نجده في سلوكه أثناء الثورة الثقافية التي قامت أواخر الستينيات. ففي عام 1967، وبدلاً من تدخل وحدات جيش التحرير الشعبي لمؤازرة العناصر المتطرفة كما أمر ماو، قام الكثير منها بمحاولة لاستعادة الاستقرار السياسي الداخلي، وذلك باحتواء التجاوزات التي ارتكبها رجال الحرس الأحمر المسلحون والمتطرفون[22]. وبذلك اكتسب الجيش نفوذًا سياسيًا كبيرًان ولكنه خسر حق الادعاء بأنه يقوم بدور حامي النقاء الأيديولوجي للثورة الشيوعية الصينية. وبامتناعه عن التدخل في أي صراع سياسي داخلي، يكون جيش التحرير الشعبي –كأي قوة محترفة– قد اختار الاستقرار. وفي حالات تدخله الفعلي كان ذلك بطلب من القيادة المدنية وليس نابعًا من ذاته. وقد مارس جيش التحرير الشعبي دوره في الثورة الثقافية بناءً على أوامر ماو، إذ كان يثق في جيش التحرير الشعبي أكثر من الحرس الأحمر الذي يعد أكثر جموحًا[23]. أما الحرس الثوري الإيراني فكان يقوم بأنشطته السياسية بمبادرات ذاتية، وإن كان تدخله في الأمور السياسية غير مباشر.

ويستطيع الحرس أن يتصرف بحرية؛ لأنه لا يخضع لسيطرة جهاز حزب محكم وشديد التنظيم، ولم يتغلغل في صفوفه مثل هذا الجهاز الحزبي، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية. ويمكن أن تعزى هذه الاستقلالية إلى بدايات تشكيله. فبعكس الجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، لم يقم الحزب الثوري المدني بتشكيل الحرس. بل كانت للحرس جذوره المستقلة عند قيام الثورة، وقاتل أسلاف الحرس جنبًا إلى جنب مع الخميني ورجال الدين الثوريين، أي أن ميليشيا الحرس دخلت الحركة الثورية بإرادتها، وببرنامجها السياسي، وبهيكل قيادتها المستقل الخاص بها.

وبالمزيد من المقارنة يتبين لنا أن الحرس استطاع أن يبرز على الساحة كحام للثورة ولقيمها الأيديولوجية؛ لأنه لم يكن لديه حزب مدني موحد يدعي بأنه يمثل الاستقامة الأيديولوجية. بينما كانت مثل هذه الأحزاب موجودة بالنسبة للجيش الأحمر وجيش التحرير الشعبي، الأمر الذي لم يترك مجالاً لهذه الجيوش لأن تستأثر بدور الطليعة الثورية. ولأن تعريف النقاء الثوري لم يصدر عن مؤسسة رجال الدين الثوريين المنقسمين على أنفسهم، وإنما عن الخميني، القائد الكاريزمي للحرس، فقد أمكن لعناصر الحرس –المؤيدة للرؤى المتشددة للخميني– أن تنفرد بدور حامي النقاء الأيديولوجي، بغير أن تستند إلى موقعها التنظيمي أو المؤسساتي فحسب.

لقد خرج الجيش الثوري الفرنسي، والجيش الأحمر السوفيتي، وجيش التحرير الشعبي الصيني، من حروبهم الثورية كقوى عسكرية محترفة. أما الحرس –رغم انكماش نشاطه السياسي منذ وفاة الخميني عام 1989، وكونه أكثر تنظيمًا وتماسكًا– فقد حافظ على شخصيته الأيديولوجية شديدة التطرف، ولم يتحول إلى مؤسسة محترفة، تتخذ قراراتها العسكرية على أساس المعايير العلمية والموضوعية وليس المعايير العاطفية أو الأيديولوجية، وتدين بالولاء للقيادة المدنية بغض النظر عن السياسات التي تنتهجها. والنتيجة الطبيعية لعدم تسييس القوة المحترفة، هي عدم الرغبة في المشاركة بقمع الاضطرابات المدنية، وهذه سمة أظهرها نظراء الحرس بينما يفتقر هو إليها. ويمكن إثبات أن الحرس تعوزه معايير القوة المحترفة، وأنه استمر في التزامه الأيديولوجي، من خلال دراسة أفعاله، وخاصة تلك التي حدثت قبيل نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، ومنذ إعلان وقف إطلاق النار عام 1988.

استمرار التطرف

إن استمرار هيمنة الأيديولوجيات المتطرفة على الحرس يوفر دليلاً قويًا بين أيدينا على أن عملية صنع القرار فيه تتم على أسس أيديولوجية وليست علمية. فما زال محسن رضائي المتطرف على رأس الحرس، رغم مسئوليته عن عدة هزائم كبرى في ساحة المعركة، أجبرت إيران على القبول بوقف إطلاق النار، وما زال أعوانه المتشددون –من أمثال– رحيم صفوي وعلي رضا أفشر– يشغلون مناصب هامة. وقد سيطر حليفاه المتشددان علي شمخاني وعباس محتاج على سلاح البحرية النظامي في إيران، وكان قائد مفرزة

الحرس في لبنان، حسين دهقان، قائدًا لسلاح جو الحرس حتى فترة قريبة[24]. ومن المفارقات أن القائد الكبير الوحيد في الحرس، الذي فقد منصبه نتيجة لخسارة إيران الحرب، هو أقلهم تطرفًا وأكثرهم براجماتية، أي رفيق دوست وزير الحرس السابق، لكنه يترأس الآن مؤسسة ثورية، هي مؤسسة المستضعفين، التي تعمل عن كثب مع الحرس، كما يبدو أنه استعاد بعض مسئولياته عن المشتريات العسكرية في هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة[25].

رغم نضج التنظيم العسكري للحرس وازدياد تماسكه خلال الحرب، فإن تكتيكاته واستراتيجياته القتالية غير التقليدية لم تتغير جذريًا. فقد ظل يستخدم أسلوبه المميز في الهجوم، أي "الموجات البشرية" التي يمثل فيها متطوعو الباسيج بأسلحتهم الخفيفة رأس الحربة. ونتيجة للخسائر الفادحة التي مني بها الحرس في هجماته (لاسيما هجوم كربلاء 5 عام 1987) انخفض عدد المتطوعين. كما أن تقصير الحرس في استخدام تكتيكات تقليدية، تعتمد على المدفعية الثقيلة والدروع، ساهم مساهمة كبيرة في الهزائم التي لحقت بإيران عام 1988. أما الآن فيستخدم الحرس الأسلحة التقليدية الثقيلة، ويتطلع للحصول على المزيد منها، مثل الطائرات المتطورة. ومن المرجح أن يركز في أية معركة مقبلة على التكتيكات التقليدية أكثر مما فعل خلال الحرب الإيرانية – العراقية.

وبالمثل فإن بعض أنشطة الحرس البحرية عامي 1987-1988 توضح طغيان الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية على عملية صنع القرار في الحرس خلال الحرب الإيرانية – العراقية. وتأتي على رأس هذه الأنشطة الهجمات المضادة التي شنتها السفن الإيرانية في 8 نيسان (أبريل) 1988 –بقيادة الحرس أو بأوامر منه– على البحرية الأمريكية، التي تتمتع بتفوق ساحق، بينما كانت الأخيرة توجه ضربة انتقامية قبالة الساحل الإيراني[26]. وأسفر الهجوم الإيراني البحري عن فقدان إيران قرابة 20% من سفنها الحربية الرئيسية، ولو كانت هناك بنية عسكرية محترفة لما اتخذت قرارًا بشن مثل هذا الهجوم[27].

لعل أبلغ مثال على استعداد الحرس لوضع الأيديولوجيات فوق الاعتبارات العسكرية الموضوعية، هو معارضته لوقف إطلاق النار في تموز (يوليو)

1988، إثر الهزائم العسكرية المتتالية. وبرغم خسارة جميع المواقع التي احتلها إيران في العراق خلال الحرب، ودخول القوات العراقية مجددًا إلى الأراضي الإيرانية، والانهيار الفعلي لوحدات الحرس، فقد أراد قادته وجنوده مواصلة القتال، وكانوا لا يزالون يعتقدون أن النصر ممكن في نهاية المطاف(28).

ويكرس الحرس افتقاره إلى الروح الاحترافية عبر تدخله المستمر في السياسة، بما يتناقض غالبًا مع التوجهات السياسية لرؤسائه المدنيين. وكما أوضحنا آنفًا، تجاوز الحرس بمراحل نظراءه في المجتمعات الأخرى، في درجة استئثاره بدون حامي حمى النقاء الأيديولوجي للثورة، وسياسة آية الله الخميني. ومع أن تضاؤل الحماس تجاه الثورة قد أضعف نفوذ الحرس، وقلل من فرصه لانتهاج السياسات الراديكالية المتطرفة، فلا تزال هناك أمثلة حديثة العهد تثبت إقدام الحرس على انتهاج سياسة متطرفة، ولو أدى ذلك إلى تمييع أوامر الزعماء السياسيين أو إلغائها، بل إنه فعل ذلك أحيانًا من أجل تحقيق هذا الغرض.

وكان رئيس الجمهورية علي أكبر هاشمي رفسنجاني –ولا يزال– هدفًا رئيسيًا لتدخل الحرس في الشئون السياسية، بسبب استعداده للتضحية بالأيديولوجية في سبيل تحقيق أهداف براجماتية، الأمر الذي يتعارض تعارضًا جوهريًا مع فلسفة الحرس. ووردت بعد الحرب تقارير موثوق بها عن تعرضه لمحاولات اغتيال من جانب الحرس، بسبب دوره في إنهاء الحرب وما صاحب ذلك من جهود لإضعاف الحرس (المعارض الرئيسي لوقف إطلاق النار) (29). وقام الحرس بمحاولة مكشوفة أخرى لاغتيال رفسنجاني في أعقاب الزلزال الذي ضرب إيران في حزيران (يونيو) 1990، ردًا على محاولات رفسنجاني لاستغلال الزلزال وجهود الإغاثة الغربية من أجل تحسين العلاقات السياسية مع الغرب(30).

كما روج الحرس لخطه المتطرف بصورة غير مباشرة، وإن لم تكن أقل عنفًا. ففي محاولة منه للحيلولة دون حدوث أي تقارب بعد الحرب بين إيران والغرب، وانتقامًا من الأمريكيين لإسقاطهم طائرة الإيرباص الإيرانية في تموز (يوليو 1988)، كلف الحرس من يفجر طائرة ركاب أمريكية (رحلة بان أمريكان رقم 103 في كانون الأول (ديسمبر 1988)، برغم اعتقاد المحققين

الدوليين بأن ليبيا تتحمل المسئولية الأساسية عن ذلك[31]. وفي مطلع عام 1989 اعتدى الحرس بالضرب على مسئول في وزارة الخارجية، اعتبروه غير ثوري بما فيه الكفاية[32]. وساند الحرس حليفه وصنيعته "حزب الله" في نزاع الأخير مع حركة أمل المنافسة له في لبنان خلال الأعوام 1987-1990، حتى عندما كان وزير خارجية إيران، وغيره من القادة البراجماتيين الآخرين، يحاولون مع سوريا التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإلى تسوية دائمة بين الفصيلين الشيعيين[33]. (كان واضحًا أن المفاوضين الإيرانيين يتمنون عدم حدوث انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، وأن الحرس –بدعمهم حزب الله– كانوا يتصرفون خلافًا لرغبات زعمائهم المدنيين). ومن الناحية العسكرية، بعد أن سيطر الحرس على سلاح البحرية النظامية في حزيران (يونيو 1990)، هدد على لسان علي شمخاني –الذي كان قائدًا للحرس مدة طويلة ثم أصبح قائدًا لسلاح بحرية الحرس والبحرية النظامية– بمنع السفن الحربية العراقية من الإبحار في الخليج العربي، ولمح إلى سعي إيران للحصول على غواصات حديثة[34]. وكان تهديد شمخاني متزامنًا –ومتناقضًا– مع جهود رفسنجاني للتوصل إلى تسوية نهائية مع العراق[35].

وفي الداخل واصل الحرس تنظيم ومساندة المظاهرات ذات التوجهات الأيديولوجية، المعادية للولايات المتحدة، مثل ما يحدث في ذكرى الاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة عام 1979. ولا يزال الحرس يستخدم مقر السفارة كساحة لإجراء التدريبات، ومقرًا للقيادة، ومركزًا لتوزيع ما ينشره من المطبوعات المعادية للولايات المتحدة[36]. كما يواصل الحرس ميله، بل حماسه، لاستخدام وسائل العنف في قمع المعارضة الشعبية للحكم ومبادىء الثورة، بعكس نظرائه المحترفين الذين يحجمون عن المشاركة في قمع الاضطرابات الأهلية. وفي عام 1991، تكرر استخدام الحرس لهذا الأسلوب في مواجهة المظاهرات المعادية للحكومة، التي اندلعت احتجاجًا على تدهور الأحوال الاقتصادية. وبالإضافة إلى قمع المظاهرات، استخدام الحرس واللجان الثورية إجراءات صارمة ضد كل من يخالف تعاليم الدين الإسلامي، بالرغم من اتجاه البراجماتيين –مثل رفسنجاني– على التغاضي عن بعض تلك القيود[37]. أما التنظيمات المحترفة فترى أن مهمتها حماية الدولة، وليست تحديد الاتجاهات السياسية الداخلية. لكن الحرس لا يعترف بهذا التمييز، ولذا لا

يتورع عن التورط في الشئون الداخلية، بغض النظر عن تلقيه –أو عدم تلقيه– دعوة أو تعليمات من السلطات المدنية بهذا الشأن.

تدل تصرفات الحرس أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، وعقبها، على استمرار توجهاته المتطرفة. فقد حاول رفسنجاني، وكثير من القيادات المدنية، اتخاذ موقف حيادي في النزاع بين الولايات المتحدة والعراق، ربما لجني فوائد مالية وسياسية من الغرب بعد انتهاء الحرب. ونادت قيادة الحرس –أثناء الحرب الجوية التي شنتها قوات التحالف ضد العراق– بضرورة بقاء إيران على الحياد، ولكنها عبرت عن شدة مقتها لقتل الأخوة المسلمين في العراق في الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف. وهو ما يتماشى مع المواقف الأيديولوجية السابقة للحرس، التي كانت تنتقد الولايات المتحدة، ولكن دون تقديم يد المساعدة للعراق. فقد ظل العراق العدو اللدود للحرس على مدى ثمانية أعوام، ولا يزال الحرس يأمل في تحقيق حلم الخميني بالإطاحة بالحكم البعثي في بغداد، أو تأسيس جمهورية إسلامية في جنوب العراق الذي يقطنه الشيعة.

وعلى الرغم من جهود رفسنجاني لكبح جماح الحرس، قدم الحرس تأييده للفدائيين العراقيين الشيعة –المنتمين إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق– في تمردهم ضد الحكومة العراقية عقب الحرب[38]. ومن المحتمل أن يكون موقف رفسنجاني الواضح، في معارضة تدخل إيران في جنوب العراق، قد أدى إلى فشل الحرس في التدخل بشكل أكثر مباشرة وعنفًا. وقد عزا محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، فشل تمرد الشيعة إلى عدم توافر المساندة الكافية من طهران، وفي هذا إشارة صريحة إلى اعتراض رفسنجاني على مساعدة حركة التمرد. وبرغم استمرار الحرس في عدائه الغريزي لأمريكا، فلم يخاطر قط بالدخول في معركة مع قوات الولايات المتحدة، التي كانت تحتل جنوب العراق في ذلك الوقت، في تموز (يوليو) 1991، شن الحرس هجومًا بحريًا بسيطًا في الخليج على السفينة الأمريكية "لاسال"، وقد وردت تقارير عن "اعتذار" الحرس عن شن ذلك الهجوم[39].

آفاق مستقبل الحرس الثوري

من المتوقع أن يظل الحرس، في المستقبل المنظور، قوة ذات توجه أيديولوجي تنقصها روح الاحتراف. غير أن المناخ السياسي الأقل تطرفًا – السائد حاليًا في إيران– قد يضعف النفوذ السياسي للحرس داخل النظام. فقد أصبح المجتمع والسياسة الإيرانيان أقل التزامًا بالفكر الأيديولوجي، منذ نهاية الحرب ووفاة الخميني. وتألق نجم البراجماتيين في ساحة العمل السياسي، رغم معارضة الحرس وغيره من المتطرفين، المتمسكين بالتزامهم الأيديولوجي. ونجح رفسنجاني –حتى الآن– في التعبير عن ضرورة انتهاج إيران سياسة معتدلة، لاجتذاب الاستثمارات الغربية والقروض التي تحتاجها، من أجل تحسين مستوى معيشة الشعب. وأقر النظام –بعد رحيل الخميني– حصول إيران على قروض محدودة من الدول الغربية، كما رتب رفسنجاني عملية إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، بالرغم من معارضة المتطرفين. واستُبعد عدد من المتطرفين البارزين وحلفاء الحرس من الحكومة التي تشكلت بعد وفاة الخميني –مثل علي أكبر محتشمي بور وبهزار نبوي وأبو القاسم سارهاديزاده– إذ فشلوا في انتخابات المجلس التي جرت في نيسان (أبريل) 1992[40]. ويضطلع المتطرفون الآن بدور سلبي يتمثل في إعاقة التسويات التي يطرحها الزعماء الأكثر اعتدالاً، بعد أن كان الحرس والسياسيون المتطرفون يحددون التوجهات السياسية في ذورة احتدام المعارك العسكرية.

قد تكون هناك بوادر على أن تراجع الحماس الثوري في إيران أخذ يؤثر في الحرس من الداخل. فلا شك أن موافقة الحرس الثوري على استخدام الرتب منذ عام 1990، وتعيين الضابط العسكري النظامي حسين جلالي قائدًا للقوات الجوية للحرس عام 1992، قد يعدان اعترافًا من جانب الحرس بأن الحماس الأيديولوجي وحده لم يعد كافيًا لضمان الولاء التنظيمي أو اجتذاب مجندين جدد[41]. غير أن الموافقة على استخدام الرتب العسكرية لا تجزم تمامًا بتنازل الحرس عن طابعه الأيديولوجي، أو تحوله إلى مؤسسة محترفة، إذ ما زالت تصدر عن الحرس تصرفات وبيانات متطرفة، مع أنها أصبحت أقل مما كانت عليه أثناء الحرب حين كان نفوذ الحرس في أوجه. بل تردد أن موافقة الحرس على استخدام الرتب كان مجرد إرضاء للزعامة المدنية التي كانت تسعى لتحويل قوات الحرس إلى قوات نظامية محترفة[42]. وعمومًا فإن تمكن القيادة

المدنية من إحداث بعض التغيير الداخلي في الحرس يعد دليلاً على تقلص استقلاليته.

بالنظر إلى استمرار تطرف الحرس –في الوقت الذي تسير فيه إيران نحو الاعتدال– فمن الضروري التنبؤ بدوره وأنشطته في المستقبل. أولاً وقبل كل شيء، من المستبعد أن يحشد الحرس ما لديه من قوة، في محاولة شاملة لتسلم مقاليد السلطة السياسية المباشرة في إيران. إلا إذا واجه حكم رجال الدين ككل تهديدًا من المعارضة الشعبية، فيمكن للحرس حينئذٍ أن يقبض على زمام السلطة من أجل إخماد ثورة عارمة. وفي غياب مثل هذا التمرد الشعبي، فإن أي انقلاب ضد الزعامة الدينية يُعد انتهاكًا لحرمة الحكم الديني الذي هو تراث الخميني، علمًا بأن انتهاك مبادىء الخميني يعادل نقض الأيديولوجيا ذاتها التي تستند إليها شرعية الحرس نفسه. كما أنه –حتى في خضم حملة الحرس للمحافظة على نقاء الثورة– ولم يهدد بالاستيلاء على السلطة، ولم يبد رغبة في ذلك. ولكنه تصرف عمومًا بصورة غير مباشرة، مثل مساندة حلفائه السياسيين المتطرفين، وتنفيذ العمليات العسكرية والسياسية وأنشطة تصدير الثورة بهدف إحراج القادة المدنيين المعتدلين والبراجماتيين.

أما إذا حاول رفسنجاني –أو غيره من القادة السياسيين البراجماتيين– التعرض لمبادىء الخميني والثورة، أو إضعاف الحرس بشكل مباشر، فلا يمكن استبعاد محاولة الحرس اغتيال هؤلاء القادة. وفي حال نجاح مثل تلك المحاولة، فمن المتوقع أن يساعد الحرس حلفاءه من السياسيين المتطرفين – مثل محتشمي بور أو أحمد الخميني– على الوصول إلى السلطة. كما أن هناك احتمالاً أكبر في أن يقوم الحرس باعتقال البراجماتيين ذوي المناصب الأقل، فضلاً عن مساعدي رفسنجاني، كوسيلة لتخويف معارضي الحرس في الداخل. وحتى إذا لم يلجأ الحرس إلى استخدام العنف مباشرة ضد رفسنجاني وغيره من الزعماء البراجماتيين، فمن المتوقع أن يستمر في حشد التأييد للسياسات المتطرفة والسياسيين المتطرفين، وإضعاف الزعماء السياسيين البراجماتيين متى أتيحت له الفرصة. ومن المتوقع استمرار قادة الحرس في إصدار بيانات متشددة، واقتراح بدائل سياسية متطرفة، واستنفار الجماهير وإشراكها في المظاهرات الرسمية، مثل تلك التي تقام بمناسبة الاستيلاء على سافرة الولايات المتحدة وذكرى وفاة آية الله الخميني. ومن المتوقع أن يطالب الحرس –في

مقابل تعاونه أو قبوله بمبادرات السياسة البراجماتية– بشراء المزيد من الأسلحة، أو تعيين قادة الحرس في مواقع حيوية بالجيش النظامي، كوسيلة للسيطرة عليه.

وعلى أية حال، لن يقلع الحرس عن استخدام سلاحه الأساسي لتقويض نفوذ البراجماتيين الإيرانيين، ألا وهو العمليات العسكرية أو الإرهابية، العلنية منها والسرية، بهدف إعاقة إحراز أي تقدم نحو إجراء تسوية مع خصوم إيران، وإفساد علاقاتها الطبيعية مع الحكومات الصديقة أو المحايدة. فمثلاً يحتفظ الحرس بشبكة سرية واسعة في الخارج يمكنه من خلالها الاستمرار في اغتيال الدبلوماسيين العرب[43]. وما زالت سفارات إيران في لبنان وباكستان وسوريا وتايلاند وإثيوبيا، وفي كل دول العالم العربي وآسيا وأفريقيا وأوربا، تضم أعضاء سابقين وحاليين في الحرس، يواصلون إرسال تقاريرهم إلى كبار قادة الحرس وحلفائهم في وزارة الخارجية[44]. وبسبب وجود هذه الشبكة الواسعة، لا يمكن استبعاد احتمال أن يخطط الحرس عملية أخرى لتفجير إحدى الطائرات التجارية الأمريكية، أو شن هجوم إرهابي على مرافق حيوية، أو على سياسيين داخل الولايات المتحدة. وقد أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI عام 1987 عن دخول أعضاء من الحرس إلى الولايات المتحدة بصفة طلبة[45]. وبما أن البحرية الإيرانية –الخاضعة لسيطرة الحرس– قد حصلت على غواصات حديثة، فيجب عدم استبعاد شن هجوم على إحدى السفن الأمريكية أو الأوربية، ولو كان لمجرد عرقلة أي تقارب وشيك بين الولايات المتحدة أو الأوربية. أو قد يلجأ الحرس إلى تكرار "عملية تشابلن" لإلقاء الرعب في قلوب الدبلوماسيين الأجانب في طهران ردًا على الإجراءات التأديبية التي اتخذتها دول الغرب ضد عملاء إيران في الخارج. وقد يكون الحرس وراء ممارسة الضغوط على السفارة السويسرية في طهران أواخر عام 1991، ردًا على إلقاء سويسرا القبض على أحد الإيرانيين المتورطين في عملية اغتيال رئيس الوزراء الإيراني السابق "شهبور بختيار" في آب (أغسطس 1991) (وهي عملية قد يكون وراءها عملاء الحرس) [46].

ومن المحتمل أن يواصل الحرس تسليح وتدريب حزب الله في لبنان، والقتال إلى جانبه، بالرغم من جهود البراجماتيين الإيرانيين –بالاتفاق مع سوريا– للتوصل إلى انسحاب لقوات الحرس من لبنان. وقد يلجأ الحرس –من

أجل الحيولة دون تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران– إلى تشجيع "حزب الله" على استئناف اختطاف رهائن أمريكيين في لبنان، وإن يكن هذا الأمر بعيد الاحتمال.

وبسبب الضعف الذي حل بالقوات المسلحة العراقية، عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، فإن هناك احتمالاً بأن يحاول الحرس تنفيذ ما لم يتمكن الخميني من تنفيذه، وهو إقامة جمهورية إسلامية في العراق. وتفيد التقارير بأن إيران تقوم ببناء جيش تقليدي قوي، ومن المحتمل أن يحاول الحرس – بمجرد اكتمال هذه العملية– أن يسعى إلى شن هجوم عسكري مباشر على القوات العراقية، لتحقيق أهداف الخميني[47]. وبالمثل، يمكن أن يقرر الحرس زيادة مساعداته إلى المتمردين الشيعة في جنوب العراق، وكذلك إلى الجماعات الإسلامية التي تزداد قوة في الجزائر وتونس والأردن ومصر، والجمهورية الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وأفغانستان والضفة الغربية وغزه. وتفيد بعض التقارير أن الحرس يرسخ وجوده في السودان، الذي يتزايد توجهه الأصولي الإسلامي (لديه 1000-2000 من المنتمين للحرس)، حيث أقام معسكرات لتدريب الجيش السوداني، والمتشددين الأصوليين الإسلاميين من الجزائر وتونس ومصر ومنطقة الخليج العربي[48]. وقد صرح رضائي في مقابلة أجريت معه نهاية 1991 بأن دور الحرس هو "مساعدة المسلمين في كل مكان لأننا جيش إسلامي"، وفي معرض إشاراته إلى العلاقات الوثيقة بين الحرس وباكستان، قال: "إن وحدة إيران وباكستان وأفغانستان ستؤدي إلى تعزيز التضامن الإسلامي، وإلى تمكين شعوب آسيا الوسطى السوفيتية وكشمير من الانضمام إلينا"[49]. وتبذل إيران جهودًا حثيثة لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق وتعزيز الإسلام فيها[50]، ومن المحتمل أن يقدم الحرس مساعدات عسكرية إلى المتشددين المسلمين، الذين قد يسعون إلى انتزاع السلطة من النخبة العلمانية الحاكمة في تلك الجمهوريات، حيث تزايدت قوة الحركات الإسلامية في العديد منها.

ومن المحتمل أيضًا أن يسعى الحرس إلى استغلال استياء الأوساط الدينية المحافظة في السعودية، تجاه وجود قوات عسكرية أمريكية في المملكة. كذلك يمكن استغلال الاستياء السائد في الكويت والبحرين وقطر بسبب الاتفاقيات

العسكرية التي أبرمتها تلك الدول مع الولايات المتحدة. غير أن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تزيد التوتر بين الحرس ورفسنجاني، الذي سعى إلى الاستفادة من الشقاق بين دول الخليج والعراق من أجل تحسين علاقات إيران مع دول الخليج، والحصول على مساعدات مالية منها. وبما لا شك فيه أن الحرس ساهم في قرار إيران بالاستيلاء على جزيرة "أبو موسى" عام 1992، التي كانت تتقاسمها مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شكلت هذه الخطوة نكسة للتحسن الذي بدأ يطرأ على العلاقات بين إيران ودول الخليج.

ومن المرجح أن يلجأ الحرس –في المستقبل– إلى التعبير عن نهجة المتطرف وحوافزه السياسية والأيديولوجية، كما فعل في السابق، حتى إذا استمر ضعف الحرس في الساحة السياسية، بل ربما بسبب هذا الضعف. وإذا كان الإطار السياسي الداخلي –الذي يعمل الحرس ضمنه– قد أصبح أقل تطرفًا وغير مؤات للحرس، فلا يعني ذلك بالضرورة أن الحرس قد كف عن ممارسة النشاط السياسي، أو أنه أصبح أكثر ميلاً للاحتراف. بل على العكس من ذلك، إن تراجع الحماس الثوري لدى الشعب –وهو الأمر الذي عزز مواقع القادة السياسيين البراجماتيين في ساحة العمل السياسي– يضع قيودًا على قدرة الحرس في ممارسة أنشطته المتطرفة علنًا وبموافقة الشعب، وبالتالي فقد يتزايد اعتماد الحرس على ممارسة أنشطته خارج إطار النظام السياسي، وربما ينفذ عمليات أكثر جرأة وعنفًا وتطرفًا مما كان ينادي به عندما كانت المشاعر الثورية أكثر قوة في إيران، وعندما كان الحرس يضطلع بدور أكبر في صنع القرارات الحكومية.